

إطار مقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات
غير الهادفة للربح

إعداد الباحث

أسامة محمد التابعي الدنون

مدرس مساعد المحاسبة بالجامعة العمالية

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تقديم إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية فى تفعيل الرقابة المالية والحد من الفساد المالى داخل المؤسسات غير الهادفة للربح خاصة الأحزاب السياسية يمكن من خلاله صياغة وتنفيذ المراجعة القضائية، يكون مرشداً للتطبيق العملي وللوفاء بدوره فى الارتقاء بكفاءة وفاعليه عملية المراجعة القضائية، بغية الحد من الغش والفساد سواء من خلال مصادر التمويل المختلفة او التلاعب بالقوائم المالية للمؤسسات غير الهادفة للربح و لتحقيق رقابة مالية فاعلة تحقق الشفافية والافصاح الكافى لهذه المؤسسات.

تعتبر المراجعة القضائية مجالاً حديثاً وتطبيقاً معاصراً من تطبيقات المحاسبة والمراجعة، حيث شهدت السنوات الأخيرة اتجاهات عديدة فى مجال المراجعة وتعدداً فى المفاهيم والأساليب والأدوات الخاصة بها وكان من أبرز هذه الاتجاهات هو الاهتمام بالمراجعة القضائية والتعرف على الاجراءات القضائية التى يمكن استخدامها لجمع الأدلة الملانمة وكيفية مشاركة المتخصصون القضائيون فى تطبيق الاجراءات القضائية فى بيئة المراجعة وذلك هو ما يعرف بالمراجعة القضائية.

وفى ضوء ما تقدم تتضح أهمية وضرورة تقديم الإطار المقترح للمراجعة القضائية يستند الى هيكل فكري يقوم على نسق من المفاهيم والفروض والمبادئ، بالإضافة الى هيكل تطبيقي يقوم على نسق من المعايير والأساليب والإجراءات والتي فى ضوئها يتم صياغة الأركان الرئيسية لإطار المراجعة القضائية، بغية تجنب حدوث أى تباين او خطأ فى التفسير والتطبيق.

Abstract

The aim of this study is to provide an integrated framework for the use of Forensic Auditing in activating financial supervision and reducing financial corruption within non-profit institutions, especially political parties, through which judicial review can be formulated and implemented. It is a guide for practical application and to fulfill its role in improving efficiency and effectiveness of judicial review process. From fraud and corruption, whether through various sources of funding or manipulation of financial lists of non-profit institutions and to achieve effective financial control to achieve transparency and adequate disclosure of these institutions.

Forensic Auditing is a modern field and a modern application of accounting and auditing applications. In recent years, there have been many trends in the field of auditing and a multiplicity of concepts, methods and tools. The most prominent of these trends is the attention to judicial review and identification of judicial procedures that can be used to collect evidence. Appropriate and how judicial specialists are involved in the application of Forensic procedures in the auditing environment is what is known as Forensic Auditing. In light of the above, it becomes clear that the proposed framework for Forensic Auditing is based on an intellectual structure based on concepts, hypotheses and principles, as well as an applied structure based on a set of standards, methods and procedures, in light of which the main elements of the Forensic Auditing framework are formulated. Variance or error in interpretation and application.

تمهيد:

ظهرت محاولات عديدة في الأدبيات المحاسبية عبر الفترات الزمنية الأخيرة بهدف تطوير المحاسبة والمراجعة وربطها مع القانون من جهة وبين احتياجات القضاء والمحاكم من المعلومات المحاسبية والمراجعية من جهة ثانية ، ومن هنا ازدادت الحاجة إلى خدمات المراجعة القضائية ، رغبةً في إظهار الحقيقة نتيجة الغش والاحتيال المالي ، وكذلك الرغبة في تضييق فجوة التوقعات التي تعاني منها مهنة المراجعة الخارجية والتي ترجع إلى عدم قدره المراجعين الخارجيين على اكتشاف عمليات الغش والاحتيال ، بالإضافة إلى مكافحة العديد من الجرائم المالية كالرشوة وغسل الأموال وعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات وإساءة استخدام السلطة المالية.

وتطور هذا النوع من المراجعة وازدادت أهميته في المؤسسات غير الهادفة للربح، في مؤسسات القطاع العام أو الخاص، وبالتالي فإن أهداف ودواعي إنشاء إطار مقترح للمراجعة القضائية يتطلب، مجموعة من الخبرات المتعددة التي تفوق نظيرها في مهنة المحاسبة والمراجعة التقليدية، كما أنها تغطي مساحة كبيرة من التخصصات تحتاج إلى دراية ومعرفة متعمقة بأعمال التحقيقات وتكنولوجيا المعلومات القضائية، ودعم الدعاوى القضائية وتسوية وفض المنازعات.

وفي ضوء ما تقدم تتضح أهمية وضرورة تقديم الاطار المقترح للمراجعة القضائية يستند الى هيكل فكري يقوم على نسق من المفاهيم والفروض والمبادئ، بالإضافة الى هيكل تطبيقي يقوم على نسق من المعايير والأساليب والإجراءات والتي في ضونها يتم صياغة الأركان الرئيسية لإطار المراجعة القضائية، بغية تجنب حدوث أي تباين أو خطأ في التفسير والتطبيق. وارتكازاً على ما تقدم، تم تقسيم هذا البحث الى الآتي:

المبحث الاول: أهداف ودواعي انشاء الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح ومتطلبات تطبيقه.

المبحث الثاني: متطلبات تطبيق الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح.

المبحث الثالث: الهيكل الفكري والتطبيقي للإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح.

المبحث الاول

اهداف ودواعي انشاء الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

الفرع الأول: اهداف الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

الأهداف التي يجب أن تسعى إلى تحقيقها المراجعة القضائية تمثل خدمة ، يمكن من خلالها تحقيق أهداف عديدة ومتنوعة تخدم جهات مستفيدة متعددة ، ويتمثل الهدف الرئيسي للإطار المقترح للمراجعة القضائية في إكتشاف وتشخيص المشاكل المالية ذات الطابع القانوني أوالقضائي والمتمثلة في الغش والاحتيال في القوائم المالية وغسل الأموال والتحقق من مصادر التمويل المختلفة ، وتقديم التوصيات التي من شأنها اتخاذ الإجراءات المصحة ، ولكي يتحقق الهدف الرئيسي يلزم الآتي:

أولاً: التعرف على طبيعة الغش والاحتيال في التقارير المالية:

تعتبر ظاهره الغش والاحتيال في القوائم المالية من الموضوعات المثيرة للجدل في الفكر المحاسبي والمراجعي الحديث ، نظراً لأنها تمثل تصرفات الإدارة المتعمدة في إتخاذ قرارات تتحكم في المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف المعنية بأمر المؤسسة، والتي تؤدي تلقائياً إلى التأثير الإيجابي أو السلبي على اظهار الحقيقة ، الذي يعتبره الفكر المحاسبي تلاعباً محاسبياً متعمداً في القياس والتقرير يتحتم دراسته ، حيث تتخذ ظاهره الغش والإحتيال المالي مسميات وتعريفات عديده ، وباستقراء ما جاء بالدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت ظاهره الغش في الفكر المحاسبي المعاصر يتضح عدم وجود إتفاق على مفهوم محدد وواضح لهذا المصطلح، حيث تعددت المفاهيم والتعاريف التي تحمل وجهات نظر مكمله لبعضها البعض ، مما يتطلب ضروره الوصول إلى مفهوم علمي محدد للغش في القوائم المالية. ومن خلال العرض لبعض المفاهيم والتعاريف المرتبطة بالغش والإحتيال المالي التي جاءت ببعض الدراسات السابقة، الوصول إلى تعريف محدد لذلك المصطلح بقدر الإمكان.

فقد عرفت دراسة (Ave,W.P,2013) ظاهره الغش في القوائم المالية على أنها " كل ممارسه محاسبية تتم للتأثير على انطباع المستفيدين عن المنشأة ، أو إستخدام طرق مختلفه من الخداع والحيل المحاسبية لتشويه صوره الأداء المالي الحقيقي بهدف التوصل إلى نتائج مرغوب فيها في حين عرفت دراسة اخرى الغش والإحتيال المالي في القوائم المالية بأنة" التلاعب المصطنع من الإدارة لحسابات النتيجة، لتأكيد صحة توقعات سابقة مثل تنبؤات المحللين الماليين، أو توقعات سابقة للإدارة ، أو مدى إستمرارية إتجاه معين .

كما عرفت دراسة (Amate,Blake&Domds, 2010) الغش والإحتيال المالي في القوائم المالية " بأنة من المصطلحات التي تستخدم في تجميل صورة المركز المالي للمنشأة تجميلاً صورياً من خلال إظهار ربحية غير حقيقية للمنشأة وتلجأ إليه الإدارة لتحقيق أهداف معينة " كما عرفت دراسة (Healy,P&Wahlen,J,2013) في دراستهما ظاهرة الغش والإحتيال المالي في القوائم المالية بأنها" ظاهرة تحدث عندما تستخدم الإدارة أحكامها في التقرير المالي وفي هيكله العمليات، من أجل تغيير التقارير المالية، إما لتضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي الأساسي للمؤسسة أو التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد

على الأرقام المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها" ، وأشارت دراسة (Kedia ,S.F.Philippan, 2013) بأنة " التدخل المتعمد في إعداد التقرير المالي الخارجي بهدف الحصول على منافع خاصة". وعرفت دراسة (سهى فرج ، ٢٠٠٩) الغش والإحتيال المالي في القوائم المالية بأنه الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها الإدارة سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي ، وذلك عن طريق إستغلال الثغرات المتواجدة في أساليب المراجعة الخارجية أو الاستفادة من تعدد البدائل المتوافرة في السياسات المحاسبية ، التي تتيح للمنشأة إتباعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح المقدم في إعداد القوائم المالية مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم بالنسبة للمركز المالي ومن ثم تفقد مصدقتها

بينما يظهر قاموس (Black) الغش والاحتيال المالي في القوائم المالية أنه يشمل كل وسائل وأساليب الخداع والطرق غير المشروعة التي يستخدمها العنصر البشري بذكاء وبراعة لخدمة أغراضه الشخصية بهدف إخفاء حقائق معينة وتضليل مستخدمي القوائم المالية، ولقد قام Black بتصنيف الاحتيال المالي في قاموسه إلى:

- (١) الاحتيال الفعلي (المادي)
- (٢) الإحتيال بإخفاء الحقائق
- (٣) الإحتيال الضمني
- (٤) الإحتيال في الأمور القضائية

ويستخلص من التعاريف المستحدثة والمعاصرة لظاهرة الغش والإحتيال المالي المفهوم الشامل لتلك الظاهرة " بأنها الممارسات المحاسبية الإحتيالية من قبل الإدارة في التقرير المالي بهدف إخفاء حقائق معينة لتحقيق أهداف ذاتية بما يؤدي إلى خداع وتضليل مستخدمي القوائم المالية وعدم معرفة حقيقة المركز المالي للمنشأة".

إن أدبيات مراجعة الغش والفساد قد أفصحت عن فكرة رئيسية شائعة ، تتمثل في إن الغش يعتبر مستوطن ، ومنتشر في صناعات ومواقع ، ومؤسسات ووظائف معينة ، ونظراً للكوارث والفضائح المحاسبية ، والانهيارات المالية ، التي اجتاحت الكثير من المؤسسات العالمية الكبرى ، زادت شكوك المساهمين ومستخدمي القوائم المالية حول وجود مخالفات مالية وغش وتضليل واحتيال مالي في تلك القوائم كما ارتفع معدل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مؤسسات المراجعة الكبرى في العالم مثل مؤسسة (آرثر أندرسون) وغيرها ، ومن ثم زاد احتياج رجال القضاء إلى خبراء ومستشارين في مجال المحاسبة والمراجعة يمكن الاستفادة من خبراتهم الفنية وعمق تحرياتهم حول ، التحقق من مصادر التمويل المختلفة للمؤسسات غير الهادفة للربح سواء داخلية او خارجية وبالتالي المخالفات المالية، وما تشمله من غش وتضليل للقوائم المالية ، ثم إبداء رأي محايد ، في الدعاوى القضائية المرفوعة امام المحاكم .

ومن خلال الإحصائيات التي أعدت عن طريق جمعية فاحصي الغش المعتمدين فان ٦٠% في المتوسط لكافة حالات الغش التي تم اكتشافها ، تم بالمصادفة وعلى نحو عرضي الأمر الذي يشير إلى الحاجة لمزيد من طرق الاكتشاف الفعالة المتمثلة في تفعيل ضوابط الرقابة المالية الداخلية والمراجعات الداخلية ، لذلك هناك ضرورة لإنشاء الاطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح وان من دواعي تطبيقه ليس في

الاهتمام المحلى فقط ، ولكن في الاهتمام العالمي بمنع الفساد وتبنى المنتدى العالمي لمكافحة الفساد الذي عقد في هولندا وإصدار وثيقة عن الأمم المتحدة خاصة بالاتفاقية الشاملة لمكافحة الفساد (UN - Convention Against Corruption) والتي ركزت في محاورها الرئيسية على تعزيز معايير النزاهة ومنع الاحتيال (معايير وقائية) ومعايير التعيين في الوظائف العامة ، كذلك تحسين السياسات الإدارية ، ومنع استغلال الأشخاص القانونيين بهدف الفساد ، بالإضافة إلى التوعية العامة وحرية الصحافة. وإذا كان التنظيم ضخماً على نحو كافي فإن تقييم المخاطر الوحيد قد لا يكون نافعا كتقييمات مخاطر منفصلة.

ثانياً: يرى البعض (Charles, P, Julia L. Higgs & Terrance R. Shantz, 2009) ان هناك اتجاه يلقى مزيداً من القبول والاعتراف من الجهات التي تستعين بالمراجعين القضائيين وتتمثل في الإدارة أو الجهات القضائية، كما ان هذا الاتجاه يحقق عدة اهداف هي:

- ١- تقييم الاداء المالي والإداري، ويتضمن هذا الهدف ما يلي:
 - (أ) تقييم الاقتصاد والكفاءة لعمليات الاستحواذ والمحافظة على استخدام الموارد لدى المؤسسة محل الفحص، الامر الذي يتطلب توافر معايير مدروسة لإجراء مثل هذا التقييم بشكل موضوعي.
 - (ب) تقييم مدى الالتزام بالسياسات والقواعد والاجراءات والقوانين، اثناء التنفيذ، وذلك للتحقق من الانضباط بالتنظيم، فقد يتم التوصل الى نتائج مرضية، ومع ذلك يهيم الجهات المسئولة الى معرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت من خلال الممارسة المصرح بها وبما يتماشى مع السياسات التمويلية والإدارية للتعرف على مدى كفاءة وفاعلية هذه السياسات.
 - (ج) توافر أو تواجد المعايير المقبولة لتحديد الفساد المالي والكفاءة المثلى في استخدام الموارد.
- ٢- تحديد فرص تحسين المؤسسات غير الهادفة للربح، تعتبر المراجعة القضائية أداة للتغيير للأفضل، ومن ثم فإن جهودات الدراسة والفحص ينبغي أن تتجه نحو إكتشاف مواطن الضعف والخلل لإعلام الجهات المسئولة والإدارة لمعالجتها، وكذلك إكتشاف مواطن القوة لتبنيها، ويأتي هذا الهدف لمقابلة دور المراجعة القضائية كأسلوب لمساعدة المؤسسة في تنمية مواردها بعيداً عن العش والتلاعب والفساد المالي والإداري.
- ٣- تقديم التوصيات اللازمة للحد من ممارسات الفساد المالي والإداري، تمثل التوصيات التي ينبغي على المراجع القضائي تقديمها الى الجهات المختصة عما ينبغي القيام به ، ذلك أن مسالة قيام المراجع القضائي بتصميم تفاصيل الإجراءات المصححة إنما تخرج من نطاق وظيفته وتدخل في نطاق عمل الخدمات الاستشارية او الإدارية ، ومن هنا فإن صياغة أهداف المراجعة القضائية تمثل نقطة الارتكاز الرئيسية في بناء الإطار العلمي المقترح للمراجعة القضائية التي تتم من خلال، دراسة واعية للبيئة التي تسعى المراجعة القضائية لتقديم الخدمة إليها ، وبالتالي ينبغي أن تكون أهداف المراجعة القضائية مشتقة من أهداف المستفيدين من معلوماتها .

ولقد أشارت العديد من الدراسات (راضي وآخرون، ٢٠١١) إلى أن هناك ثلاث مستويات أو عناصر أساسية للإطار المقترح للمراجعة القضائية ، المستوى الأول يختص بتحديد الأهداف الأساسية للمراجعة ويمثل أحد الأركان الرئيسية لبناء الإطار العلمي ، أما المستوى الثاني فيهتم بتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملائمة والمفاهيم الأساسية للمراجعة القضائية ،

وبناء على هذين المستويين يتم إعداد المبادئ والإجراءات التطبيقية التي تمثل المستوى، الثالث والذي يطلق عليه " الإرشادات التطبيقية " وهى تلك التي يستخدمها خبراء المنازعات المالية القضائية لإرساء وتطبيق مبادئ ومعايير المراجعة القضائية .

الفرع الثاني: دواعي انشاء الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح.

دواعي انشاء إطار للمراجعة القضائية يساعد على تنظيم السياسة المحاسبية والمراجعية في المجتمع، ويؤدى الى تفعيل الرقابة على المؤسسات غير الهادفة للربح، ومن خلال تناول طبيعة الإطار المقترح للمراجعة القضائية بالدراسة والتحليل للتعرف، على أهميته ودواعي إنشاؤه ومعرفة أهم مزاياه ومحدداته، ثم أهم المتطلبات الواجب توافرها في القائم بممارسة المراجعة القضائية، ثم التطرق الى تطبيقها في الواقع الميداني على حزب الوفد المصري.

وتعد الجهات والهيئات المسؤولة عن المراجعة القضائية عموما هي المستفيد الأول والأساسي من الإطار المقترح للمراجعة القضائية، حيث يمثل لها مساهمة ممكن تستند إليه في عملها ، حيث يساهم الإطار المقترح للمراجعة القضائية فى خلق أفاق جديدة لمهنة المراجعة القضائية منها تفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح و تفهم الغرض الذي يبنى من أجله الإطار العلمي للمراجعة القضائية ودواعى استخدامة وتفعيله ، كما يساعد في تحديد المفاهيم التي تفسر المفردات المختلفة في مجال الدعاوى القضائية في المؤسسات غير الهادفة للربح والخاصة بجرانم الغش والاحتيال في القوائم المالية بالإضافة الى التحقق من مصادر التمويل المختلفة في المؤسسات غير الهادفة للربح ، كما أن هناك العديد من الدواعى الى انشاء الاطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح الأخرى ومن أهمها مايلي:

- 1- يساهم انشاء الإطار المقترح للمراجعة القضائية، فى إمكانية تبنى تصور شامل للمراجعة القضائية فى المدى البعيد تأسيسا على حاجات مستخدمي هذه الخدمة، وليس مجرد التركيز على معالجة المشاكل الوقتية الملحة.
- 2- يتيح الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح، الفرصة للتعاون بين الأكاديميين والمهنيين المراجعين بصورة أكبر، حيث يعد انشاء هذا الإطار، ثمرة هذا التعاون، كما انه يساهم فى زيادة مهارة المراجعين القضائيين.
- 3- يساهم إنشاء إطار مقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح، فى تحسين الاتصال بين الخبراء وبين الأطراف المختلفة، المتمثلة فى الهيئات القضائية او المستفيدين من خدمة المراجعة القضائية.
- 4- يساهم انشاء إطار مقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح، فى الحد من الفساد المالى والإداري، والغش والاحتيال فى القوائم المالية، وعملية غسل الأموال.

٥- إمكانية تطبيق الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح، في الواقع الميداني، على منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية في التحقق من مصادر التمويل المختلفة لتلك الهيئات.

المبحث الثاني

متطلبات تطبيق الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

تمهيد:

تعتبر مهنة المراجعة القضائية نشاطاً خدمياً في المقام الأول، حيث يقوم المراجع القضائي بتقديم العديد من الخدمات المحاسبية والقانونية في نفس الوقت، لكافة الأطراف المتعلقة بموضوع النزاع، كما يقوم بتقديم خدمات الدعم القضائي لمساندة رجال القضاء في اتخاذ القرارات والأحكام الموضوعية لإقرار الحق وتحقيق العدل من ناحية، وحماية المجتمع والصالح العام من جرائم الغش والاحتيال المالي والفساد والرشوة وغسيل الأموال والتحقق من مصادر التمويل المختلفة بالمؤسسات غير الهادفة للربح، من ناحية أخرى، مما يستدعي ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات والمهارات والسمات الشخصية والسلوكية في المراجع القضائي القائم على حل النزاع أو المكلف بتقديم رأيه الفني المتخصص لهيئة المحكمة.

الفرع الأول: متطلبات المراجعة القضائية

قد يتطلب الأمر في الوقت الحاضر امتلاك المراجع القضائي للعديد من المؤهلات العلمية والخبرات العملية والخصائص والسمات الشخصية والمهارات المكتسبة، والتي تمثل في مجملها المتطلبات الأساسية الخاصة الواجب توافرها في المراجع القضائي، كي يتمكن من ممارسة مهنة المراجعة القضائية بكفاءة وفاعلية، ونستعرض فيما يلي أهم ما توصلت إليه بعض الدراسات في مجال المراجعة القضائية عن هذه المتطلبات:

أوضحت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٣) هناك اختلافاً بين المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المراجع القضائي والمتطلبات المتوافرة في المراجع التقليدي حيث تتمثل المتطلبات الأساسية للمراجع القضائي فيما يلي:

١- يجب أن يكون لدى المراجع القضائي خلفية محاسبية متعمقة، ومعرفة متكاملة بالمراجعة والرقابة الداخلية وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش وذلك في إطار فهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال.

٢- يجب أن يكون المراجع القضائي مبدعاً ومتميزاً، وذو ثقة بأدائه وعمله ولديه فضول لمعرفة وتفهم الأمور، كما يجب أن يكون لديه إصرار ومثابرة في أداء العمل ومهارات اتصال عالية، بالإضافة إلى تفهم قوى للعمليات المحاسبية والمقدرة على المناقشة والجدل في الدعاوى القضائية والالتزام بالمعايير السلوكية المهنية.

٣- أن يكون لديه خبرة عالية في الحصول على المعلومات وذكاء وقوة ملاحظة ومهارة في الانتباه للأشياء الصغيرة وإجراء التحريات عنها.

٤- ضرورة أن يكون مؤهلاً علمياً وحاصلاً على شهادة خبرة مهنية تميزه لكي يكون مراجعاً قضائياً وفاحصاً للغش.

٥- ضرورة الالتحاق بدورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال المراجعة القضائية تتناول المعرفة بالمراجعة القضائية وأهميتها والشروط الواجب توافرها لإعداد مراجع قضائي فعال، والتعريف بالغش ومصادره ومخاطره وتأثيره على القوائم المالية وأهم الدلائل التي تشير إلى وجوده والبيئة المساعدة على ارتكابه، بالإضافة إلى تحديد منهجية الغش.

كما توصلت دراسة (نجوى السيسى، ٢٠٠٩) إلى أن المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المراجع القضائي لزيادة كفاءته وفاعليته في تأييد الدعاوى القضائية وفض المنازعات والخلافات ما يلي:

١- ضرورة توافر المؤهلات الأساسية المحاسبية والمراجعية، من حصول المراجع القضائي على بكالوريوس تجارة شعبة محاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها محلياً وإقليمياً، ويفضل من استكمل دراساته العليا في مجال المحاسبة والمراجعة.

٢- ضرورة توافر الخبرة المحاسبية والمراجعية، اللازمة لممارسة المهنة من خلال العمل في مجال المراجعة الخارجية بعدد ليس قليل من سنوات العمل بهدف اكتساب الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة وكيفية اكتشاف الأخطاء والغش.

٣- ضرورة توافر المؤهلات الأساسية القانونية من خلال أن يكون حاصلاً على الدراسات القانونية اللازمة للإمام الكافي والشامل بجميع الإجراءات القانونية من تحريات وتحقيقات وإثبات أو رفض الدعاوى القضائية، وكيفية البت في النزاعات والخلافات التي تنشأ بين طرفين أو أكثر بهدف تحقيق العدالة.

٤- ضرورة توافر بعض المهارات الشخصية في المراجع القضائي أهمها الذكاء والحكمة في اتخاذ القرارات والقيادة الحكيمة والثقافة العامة والتفوق العلمي والعمل والنزاهة، ويفضل الإمام بأكثر من لغة أجنبية لمتابعة أحدث الدراسات والأبحاث المحاسبية والمراجعية في أكثر من دولة.

كما اقترحت تلك الدراسة إضافة بعض المتطلبات الواجب توافرها لزيادة فاعلية مهنة المراجعة القضائية في فض المنازعات وإنهاء الخلافات منها:

- ضرورة إضافة مقرر دراسي يمثل مادة المحاسبة القضائية في مرحلة البكالوريوس لطلاب كلية التجارة بالجامعات والمعاهد لتوضيح مفهوم المراجعة القضائية للطلاب وأهدافها، وخصائصها ونطاق تطبيقها، ومن هو المراجع القضائي وما هي الأساليب والإجراءات التي يتبعها المراجع القضائي أثناء عمله وما هي المتطلبات الأساسية الواجب توافرها فيه.

- ضرورة عمل شعبة خاصة بالمراجعين القضائيين تابعة لنقابة التجاريين من خلال عمل سجل بأسماء المراجعين القضائيين مع وضع بعض القوانين واللوائح والاختبارات التأهيلية لاستخراج رخصة مزاولة مهنة المراجع القضائي.

- ضرورة عمل دورات تدريبية مشتركة تجمع بين المراجع القضائي والمراجع الخارجي لبحث روح التعاون والمشاركة بينهما وترسيخ فكره أن عمل المراجع القضائي يكمل عمل المراجع الخارجي نحو هدف واحد هو حماية حقوق جميع الأطراف من خلال تحقيق العدالة.

وفي نفس السياق توصلت دراسة (Bedard, J. C and Other,2016)، لأهم المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها في المراجع القضائي، لزيادة كفاءته وقدرته على تأييد الدعاوى وفض المنازعات القضائية وهي:

١- ضرورة توافر المؤهلات العلمية والمهنية المناسبة لمزاولة مهنة خبير المراجعة القضائية والتي تتمثل في الحصول على بكالوريوس تجارة من إحدى الجامعات المصرية بأعلى تقدير ممكن ويفضل من استكمل دراسات عليا في مجال المحاسبة والمراجعة.

٢- أن يتمتع بمجموعة من الصفات والمهارات الشخصية المتميزة، مثل أن يكون ذو فكر بحثي واستكشافي، فلا يتقيد بمجال محدد، بل له نظره ثاقبة ، ومهارات فكرية عالية ، ويتمتع بالحصافة والفراسة والبصيرة والإبداع ، كما يجب أن يكون واثق في نفسه ، ولديه الإصرار والمثابرة على أداء عمله والقدرة على الجدل في الدعاوى القضائية.

٣- يجب أن يتمتع بخبرة عملية متعمقة ومعرفة كاملة بجميع مبادئ ومعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها بجانب المعرفة الكافية بجميع الإجراءات القانونية اللازمة لفض المنازعات المالية القضائية.

٤- يجب أن يكون لديه خبرة كبيرة في كيفية الحصول على المعلومات مع توافر بعض الخصائص الشخصية كالذكاء وحب الاستطلاع وقوة الملاحظة والرغبة في التقصي والقدرة على ربط الأشياء ببعضها واستخلاص الحقائق.

٥- ضرورة حصوله على شهادات خبرة مهنية متميزة لكي يكون خبيراً قضائياً فاحصاً للغش، وأشارت الدراسة إلى اختصاص الهيئة الدولية لفاحصي الغش القانونيين بتقييم الخبير القضائي ومنحه شهادة فاحص غش (CFE) تؤهله لممارسة مهنة المراجع القضائي في بعض الدول المتقدمة.

وقد حصرت دراسة (Huber, W. D,2013) المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المراجع القضائي في أربع مهارات أساسية هي:

١- مهارات الكمبيوتر: يحتاج المراجع القضائي إلى معرفة مسار البيانات والوثائق المالية التي تتخذ شكلاً إلكترونيًا ومن ثم يجب أن يكون لديه القدرة على استخدام الأدوات التقنية للكشف عن الجرائم المالية ، فضلاً عن استخدام برامج معينة في استخراج وتحليل البيانات.

٢- مهارات التحقيق: قد يتطلب الأمر من المراجع القضائي جمع وتحليل المعلومات والتحقيق في كل دليل من الأدلة ذات الصلة بالمنازعات المالية وخصوصاً الإلكترونية منها التي ربما غابت عن أساليب المراجعة التقليدية.

٣- مهارات التحكيم: يجب أن يكون المراجع القضائي خبير إستشارى بجانب كونه المحكم والوسيط في بعض المنازعات، كما يجب أن يكون لديه القدرة على تقديم خدمات تقييم الخسائر والأضرار والتحقق في القضايا المالية التي لا تزال محل خلاف والقدرة على التفسير والتوصل إلى استنتاجات بطريقة مهنية.

٤- مهارات التحليل: يجب أن يمتلك المراجع القضائي المهارات التحليلية اللازمة للتحقيق في قضية أو مشكلة مالية معقدة، وتبسيطها للعثور على النقاط الجوهرية محل البحث والتحقيق.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة قد تجاهلت بعض المهارات الأساسية الواجب توافرها في المراجع القضائي والتي تعتبر من أساسيات مهنة المراجعة القضائية أهمها الإلمام بالقوانين وإجراءات المحاكم ومهارات الاتصال وكتابة التقارير.

وعلى العكس فقد توصلت دراسة (محمود رجب، ٢٠١٥) إلى أن المراجع القضائي يجب أن يكون شخص متكامل الصفات والمعارف ويتمتع بالعديد من المهارات المالية والمحاسبية والإدارية والقانونية والتكنولوجية بجانب معرفة أساليب التحليل والفحص والتقصي وذلك بتوافر المتطلبات الأساسية التالية:

١- مجموعة صفات مثل: المثابرة وحب الاستطلاع والثقة والسرية والابتكار والحكم المهني.
٢- مجموعة معارف مثل: مبادئ وأساليب ومعايير المحاسبة والمراجعة والمعرفة بالقوانين المرتبطة بالمشكلة والمعرفة بقواعد وصفات الأدلة وجمعها وتحليلها ومعرفة أساليب الغش والسلوكيات غير القانونية ومعرفة أساليب المقابلات ومعرفة الأساليب الكمية.

٣- مجموعة مهارات مثل: مهارات الحصول على المعلومات وتقييمها وتوثيقها، ومهارات حفظ المعلومات وتفسيرها، بالإضافة إلى المهارات والخصائص الأساسية المتمثلة في التعليم المناسب والتدريب المتقدم، التعليم المستمر في التخصصات المتعلقة بالمهنة، الخبرة المتنوعة في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون، مهارات الاتصال الشفوية والكتابية، الخبرة العملية في مجال الأعمال المالية، القدرة على العمل ضمن فريق، مهارات مرونة التواصل مع الأطراف المعنية.

أما دراسة (مشابط، ٢٠١١) فقد حددت المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المحاسب القضائي في مجموعة من المعارف ومجموعة أخرى من المهارات على النحو التالي: مجموعة المعارف الأساسية وتشمل:

١- المعرفة العميقة بالقوائم المالية والقدرة على تحليلها، وانتقادها من خلال اكتشاف النماذج غير الاعتيادية في المعلومات المحاسبية ومعرفة مصدرها.

٢- الفهم الشامل لمخططات الاحتيال وغسيل الأموال والرشوة.

٣- القدرة على فهم نظم الرقابة الداخلية للمؤسسات وخصوصاً غير الهادفة للربح، وتقييم مخاطر نظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى إنجاز الإدارة لأهدافها وتوعية المستخدمين بمسؤولياتهم الرقابية ومراقبة جودة تطبيق البرامج لتصحيح التغيرات التي قد تحدث.

- ٤- البراعة في استخدام الحاسب الآلي والمعرفة بنظام عمل الشبكات مما يؤهله للتحقيق في تعاملات البنوك الإلكترونية ونظم المراجعة الإلكترونية.
- ٥- المعرفة بعلم النفس لفهم الحافز وراء السلوك الإجرامي ولمنع الموظفين على الاحتيال.
- ٦- المعرفة بالقانون الجنائي والمدني وإجراءات المحاكم.
- أما مجموعة المهارات الأساسية فتشمل:
- ١- مهارات الاتصال الشفهي والكتابي وإدارة المقابلات للحصول على المعلومات.
 - ٢- مهارات الفكر التحليلي والنظر إلى ما وراء الأرقام وإدراك جوهر الحالة.
 - ٣- مهارات الدقة والاهتمام بأصغر التفاصيل وتحليل البيانات بشكل شامل.
 - ٤- مهارات التفكير الاخلاقي وامتلاك الحس المهني.
 - ٥- مهارات الحاسة السادسة التي تستخدم في إعادة بناء تفاصيل العمليات المحاسبية السابقة والذاكرة التخيلية التي تساعد في تصور وإعادة بناء الأحداث الماضية.
 - ٦- مهارات المحافظة على الهدوء وعدم الانفعال عند التشكيك في مصداقيته المهنية من جانب الأطراف الأخرى، مع الاستماع الجيد لكل ما يقال، لتحسين قدرته على اكتشاف الاحتيال.

كما أوضحت دراسة (Davis, Charles, 2011) أن المتطلبات الأساسية للمراجع القضائي تبدأ بالمهارات الأساسية للمحاسب القانوني بالإضافة إلى المعارف القضائية الأساسية وبعض المعارف القضائية المتخصصة ، حتى يمكن من خلال هذه المهارات مجتمعة تنفيذ مجالات عمل المراجع القضائي وهي المعرفة والتدريب والخبرة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، وتطبيقاتها وخدمات المصادقة والمعرفة بقانون الأعمال وقواعد وآداب السلوك المهني للمراجع القضائي ، كما أن المعارف القضائية الأساسية ، تشمل الإلمام بالقوانين وإجراءات المحاكم وطرق حل المنازعات وإعداد وتخطيط القضايا ، وإدارة وممارسة المسؤوليات المهنية ، وجمع وحفظ المعلومات ، واكتشاف الأدلة والحقائق ، وإعداد التقارير وشهادات الخبير، كما أن مجالات عمل المراجع القضائي تشمل الإفلاس والإعسار المالي وإعادة التنظيم ، وحساب الأضرار الاقتصادية ، وسوء عرض القوائم المالية ، وردع وكشف ومنع الاحتيال ، والتقييم ، القانون العائلي ، التحليل الآلي القضائي ، كما قسمت الدراسة المهارات التي يتمتع بها المراجع القضائي إلى ثلاث مجموعات هي:

- خصائص وسمات أساسية: مثل أن يكون شخص تحليلي، مهتم بالتفاصيل، ذو خلق، متجاوب، مرن، ذو بصيرة، فضولي، مثابر، متشكك، مقيم، قادر على العمل تحت ضغط، مبتكر، واثق بنفسه، قادر على العمل ضمن فريق.
- مهارات أساسية: مثل القدرة على تبسيط المصطلحات، الاتصال الشفهي والكتابي، التفكير بشكل انتقادي، التمتع بمهارات المراجعة الأساسية، القدرة على صياغة نتائج التحليل والاكتشافات، التفكير بطريقة مرتكبي الأخطاء، القدرة على رواية المشكلة وتلخيصها، القدرة على رؤية الصورة الكاملة للمشكلة.

- مهارات إضافية: القدرة على تحليل وتفسير القوائم المالية، تقديم الشهادة، معرفة المعايير المهنية الملائمة، معرفة أدلة المراجعة، اكتشاف الاحتيال، الاكتشاف الإلكتروني امتلاك المهارات التقنية المتخصصة، القدرة على فض المنازعات من خلال المفاوضات. وقد قامت بعض الجهات والمنظمات المعنية المهتمة بموضوع المراجعة القضائية بتحديد المتطلبات الواجب توافرها في المراجع القضائي بحسب ما تراه كل جهة منها ، فمثلاً أصدر معهد المراجعين القضائيين المعتمدين في كندا في سبتمبر ٢٠١٠ خريطة كفاءات ممارسة المراجعة القضائية والتحقيقية ، وحددت فيها الشروط الواجب توافرها في المراجع القضائي ومنحه ترخيص المراجع القضائي المعتمد (CPFA) حيث حددت تلك الخريطة الكفاءات العامة الواجب توافرها في المراجع القضائي ، وكذلك معايير ممارسة تلك المهنة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً - مؤهلات عامة، وتتضمن ثلاث محاور أساسية

هي مهارات مهنة المراجعة والمهارات التحقيقية ومهارة التحقيق المنطقي.

١. مهارات مهنة المراجعة وتشمل:

- قدره على تحديد واختبار وتقييم المعلومات
- قدره على تحديد التأثير المالي للعمليات الفعلية أو المتوقعة
- قدره على أداء وتفسير نتائج تحليل المعلومات واستخدامها في اتخاذ القرارات
- قدره على ربط العلاقات والآراء الملائمة والاستنتاجات بالواقع ونتائج أداء العمل

٢. المهارات التحقيقية وتشمل:

- فهم السياق الذي سيتم على أساسه حل النزاع سواء كان هذا النزاع متعلق بمحاكمة ، أو القوانين ، بالتنظيمات ، بالعقود ، بالسياسات وغيرها.
- قدره على تحديد والحصول على واختبار وتقييم المعلومات المتعلقة بالنزاع
- قدره على تحليل ومقارنة الأنواع والمصادر المختلفة للمعلومات
- فهم الطرق التي تكون فيها المعلومات مصطنعة أو متلاعب فيها
- قدره على توثيق التحقيقات والوصول للحقائق واتخاذ القرارات

٣. مهارة التحقيق المنطقي، وتعنى قدره على تطبيق الشك المهني في تحديد ومطابقة وتحليل وتقييم المعلومات المتعلقة بكل نزاع، والتمتع في تلك المعلومات التي ربما تكون متحيزة أو كاذبة أو غير كاملة، ويمكن تطبيق ذلك في تحديد وتقييم القضايا، وتقييم معقولة الافتراضات، وتقييم المادة الأساسية، وتطوير الفرضيات.

وفي نفس السياق كان المجمع الأمريكي للمحاسبين والمراجعين القانونيين عام ٢٠٠٨ قد أصدر بين بقواعد وشروط منح ترخيص المراجع القضائي لمن يتخصصون في تقديم خدمات المراجعة القضائية تضمن ما يلي: **Application Kit, 2008 (CFF)**

- ١- أن يمتلك المتقدم ترخيص مراجع ممنوح من قبل السلطات الرسمية.
- ٢- أن يتوافر في المتقدم الحد الأدنى من المستوى التعليمي والخبرة العملية المطلوبة.
- ٣- أن يقضى خمس سنوات في العمل تحت التدريب قبل الحصول على ترخيص مراجع قضائي.

- ٤- أن يقوم بالتوقيع على تعهد بالالتزام بالمحافظة على متطلبات مهنة المراجعة القضائية.
- ٥- اجتياز الاختبارات المطلوبة للحصول على ترخيص مراجع قضائي معتمد.
- ٦- بالنسبة للخبرة العملية المطلوبة : إذا كان من المرشحين الاكاديميين فيجب أن يكون أحد الأستاذه العاملين في إحدى الكليات و أن يقوم بتدريس %٥٠ على الأقل من المواد التي تغطي معارف المراجعة القضائية ، أما إذا كان من غير الاكاديميين فيجب أن يكون لديه على الأقل ١٠٠٠ ساعة خبرة عمل في مجال المراجعة القضائية خلال فترة خمس سنوات تسبق تاريخ تقديم طلب الحصول على الترخيص في مجالات ، الإفلاس والإعسار المالي ، الإضرار الاقتصادية ، مهارة الحاسب الآلي القضائي ، القانون العائلي ، كشف ومنع الاحتيال ، الدعم القضائي ، التقييم.

الفرع الثاني: المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المراجع القضائي

- ومن خلال استقراء الباحث للدراسات السابق عرضها والتي تناولت المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المراجع القضائي يمكن تحديد هذه المتطلبات من وجهه نظر الباحث في المطالب التالية:
- المطلب الأول: المتطلبات المراجعة
- المطلب الثاني: المتطلبات القانونية
- المطلب الثالث: المتطلبات الذاتية
- المطلب الرابع: المتطلبات التنظيمية والادارية
- المطلب الخامس: المتطلبات التكنولوجية
- المطلب الأول: المتطلبات المحاسبية والمراجعة (مهارات مهنة المحاسبة والمراجعة الأساسية):

- القدره على فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم مخاطرها وتقييم مدى انجاز الإدارة لأهدافها.
- القدره على تحديد نوعية المعلومات المالية المطلوبة وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.
- القدره على تبسيط المعلومات والمصطلحات المحاسبية.
- القدره على فهم نظم المراجعة الإلكترونية والمعرفة بنظام الشبكات والبنوك الالكترونية.
- الفهم الشامل لمخططات الاحتيال وجرائم غسيل الأموال وعمليات الفساد المالي والرشوة.
- المطلب الثاني: المتطلبات القانونية (مهارات قانونية عامة ومتخصصة):
- الإلمام بالقانون التجاري والمدني والجنائي لفهم قضايا الإفلاس والإعسار المالي والأضرار الاقتصادية والتعويضات وغسيل الأموال والاحتيال والرشوة والفساد وغيرها.
- الإلمام بقانون الإجراءات وفهم واستيعاب إجراءات المحاكم وكيفية إعداد وتنظيم القضايا.
- الإلمام بقوانين مكافحة جرائم غسيل الأموال .خصوصا في المؤسسات غير الهادفة للربح.
- القدره على تجميع وتوثيق الأدلة القانونية وفهم وتحليل المعلومات من وجهه نظر قانونية للفصل بين المعلومات الحقيقية والمعلومات المتحيزة أو الكاذبة أو غير الكاملة.
- مهارات استخدام برامج الحاسب الآلي القضائي وتقديم الدعم القضائي.

المطلب الثالث: المتطلبات الذاتية:

يمكن توضيح أهم هذه المهارات الذاتية فيما يلي:

مهارات شخصية: وتتمثل هذه المهارات في الثقة بالنفس والحزم، الفضول وحب الاستطلاع، سرعة البديهة، الالتزام بالأخلاق والنزاهة، العمل بثبات في ظل ضغوط، القدرة على العمل وسط فريق، الاهتمام بالتفاصيل، المثابرة، الميل إلى الشك، الميل إلى التحليل والتقييم.

مهارات سلوكية مهنية: وتشمل مهارات التحريات وإجراء التحقيقات والمفاوضات من خلال:

- التفكير بطريقة مرتكبي الأخطاء أو الجرائم.
- قدره على استغلال ما تم التوصل إليه من معلومات وصياغة نتائج التحقيقات.
- قدره على تقديم شهادة الخبير وكتابة التقارير وتقديم الشهادات الشفهية.
- قدره على إجراء المفاوضات والتسويات وحل المنازعات.
- قدره على تطبيق الشك المهني وتحليل وتقييم المعلومات ووضع وتقييم وتطوير الافتراضات.

المطلب الرابع: المتطلبات التنظيمية والإدارية (التنظيم المهني):

حتى الآن لا يوجد في مصر قواعد أو شروط محددة للترخيص المهني للمراجع القضائي ويقترح الباحث إنشاء هيئة مهنية تابعة لوزاره العدل تحت مسمى (هيئة المحاسبين والمراجعين القضائيين المصرية) تختص بإصدار تراخيص ممارسة المهنة في مصر وستكون بذلك أول هيئة في الشرق الأوسط وأفريقيا متخصصة في شئون المحاسبة والمراجعة القضائية.

المطلب الخامس: المتطلبات التكنولوجية (مهارات إضافية باستخدام أدوات تكنولوجية متقدم):

- قدره على استخدام أدوات المراجعة التحقيقية مثل المراجعة التحليلية، والتنقيب عن البيانات، وتحليل مسار الأموال، وغيرها من الأدوات التحقيقية.
- قدره على استخدام تطبيقات الحاسب الآلي والشبكات والبرامج الإلكترونية.
- قدره على استخدام برامج اكتشاف الدليل المنطقي وتحليل البيانات التفاعلي.
- قدره على استخدام لغة أوامر المراجعة ونظرية الألعاب والأعلام الحمراء.
- قدره على استخدام برامج تحليل التسلسل الزمني والتخطيط الاستراتيجي.

المبحث الثالث

الهيكل الفكري والتطبيقي للإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

أولاً: الهيكل الفكري للإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح.

تمهيد:

هناك أهمية وضرورة لتقديم إطاراً مقترحاً يمكن من خلاله صياغة وتنفيذ المراجعة القضائية،

يكون مرشداً للتطبيق العملي، وللوفاء بدوره في الارتقاء بكفاءة وفاعلية الأداء الرقابي للمؤسسات غير الهادفة للربح، بغية تحديد المجالات أو الأنشطة غير القانونية والأكثر خطراً على المؤسسات العامة، والتي تساعد على ارتكاب الاحتيال والفساد، وتجميع الأدلة الهامة والكافية، وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنيًا محايداً يساعد على نظر الدعاوي القضائية وحسم المشاكل المطروحة.

ويستند الهيكل الفكري للمراجعة القضائية على نسق من المفاهيم والفروض والمبادئ، في صورة متكاملة، لتحقيق أهداف ودواعي ومتطلبات هذا الإطار المقترح، ويتناول هذا المبحث بالمعالجة ثلاثة فروع متكاملة على النحو التالي:

- الفرع الأول: مفاهيم الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية.
- الفرع الثاني: فروض الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية.
- الفرع الثالث: مبادئ الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية.

الفرع الأول

مفاهيم الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية

١- مفهوم البحث والتقصي والتقاضي للمراجعة القضائية.
ويتمثل مفهوم البحث والتقصي و التقاضي للمراجعة القضائية في التحليل والتحقيق للأدلة المالية، ومساعدة الأجهزة التنفيذية في الربط بين الأدلة التي تم الحصول عليها وعرض وتجميع المستندات وإظهارها في تقرير المراجع القضائي ، بالإضافة الى المساهمة في الإجراءات القانونية ويقوم المراجع القضائي بعملية الشهادة بحيث يلعب دور الخبير وتحضير الأدلة العينية لدعم الأدلة المقدمة للمحكمة ، المساعدة في عملية وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناء على الأدلة المالية، حضور عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات وإعادة تشكيل الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لاستكمال سير التحقيقات .

٢- مفهوم دعم وتوجيه الاستشارات القضائية للمراجعة القضائية
ويتمثل مفهوم دعم وتوجيه الاستشارات القضائية في توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية وهذه المعلومات تحتاج إلى تدقيق ومراجعة للتأكد من مدي دقتها وقدرتها على أن تكون دليل من ضمن الأدلة الدائنة للمتهمين في قضايا مالية وتشمل تلك الخدمات والاستشارات القضائية، عقد المناقشات في النزاعات التجارية من خلال التفاوض وإجراء المناقشات بين

أطراف النزاع وذلك مع الحفاظ علي الشكل القانوني لموضوع النزاع من خلال حفظ الحق القانوني لكل طرف من أطراف النزاع.

٣- مفهوم التخصص المتعلق بالمراجعة القضائية

يعتبر تقديم خدمة المراجعة القضائية من المجالات التي قد تتطلب قدرا من المعرفة المتخصصة والمهارات التي غالبا لا تتوافر لدى شخص واحد، ومن ثم فإن أداء المراجعة القضائية قد يتطلب فريق للمراجعة القضائية ويتكون من متخصصين في مجالات معرفة أخرى بخلاف النواحي المالية والمحاسبية على نحو غير مماثل للمراجعة المالية التقليدية. ويأتي هذا المفهوم في مواجهة العناصر والمشتملات والمتغيرات ذات الخصائص المختلفة والمتنوعة لموضوع المراجعة القضائية ويؤيد ذلك البعض بقوله " ينبغي أن يتم التحقق من أن درجة الخبرة الفنية والمهنية ودرجة التأهيل العملي كافيه ومناسبة لأداء عمليات المراجعة القضائية على أكمل وجه " .

٤- مفهوم الملائمة للمراجعة القضائية.

نشأت الحاجة إلى تبني مفهوم الملائمة عند أداء العمل الميداني من قبل المراجع القضائي حيث يتعين عليه اختيار المعايير والأساليب الفنية الملائمة للموقف المعين، ومن ثم ينبغي على المراجع القضائي إجراء تقييم للعوامل التي تسيطر وتحكم الموقف المعين ثم يلي ذلك استخدام الأدوات والأساليب الفنية المناسبة، وبذلك ان المراجعة القضائية سوف تعتمد على كثير على المتغيرات الموافقة الحاكمة ونحن بصدد تطويرها.

ويرى الباحث أن تبني مفهوم الملائمة ربما يبدأ خلال مرحلة اختبار مجال العمل الوظيفي الملائم للمراجعة القضائية وباقي المراحل الأخرى المتعلقة باختيار المعايير والأساليب والإجراءات ومن ثم فإنه ينبغي على المراجع توفير أدلة الإثبات وحتى ينتهي من إعداد التقرير المقدم إلى الهيئات القضائية.

ثانياً: الهيكل التطبيقي للإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

تواجه المراجعة القضائية بعض التحديات والتي من أهمها ضرورة تدعيمها بمجموعة من التخصصات والمهارات الشخصية او العامة وبالتالي مجموعة من المعايير والاساليب والإجراءات ذات طبيعة فضولية تفوق التخصصات والمهارات المطلوبة لممارسة المراجعة المالية التقليدية، بالإضافة إلى توافر مستويات أداء للعمل المهني، كما تنبع أهمية المراجعة القضائية في الوقت الحاضر من استجابة كثير من المؤسسات غير الهادفة للربح ، في الدول المتقدمة لمطالبة الهيئات العلمية والمهنية بضرورة تطبيق القانوني في المجالات المالية ومساعدة المدعى في الحصول على حقوقه ومتطلباته ، و خاصة إذا كان يتعلق بتلاعب في التقرير المالي، والممارسات الخاطئة الخاصة بمصادر التمويل الخارجية والداخلية ، يضاف إليها مجموعة من الأسباب التي ترتبط بمعايير وأساليب واجراءات الرقابة المالية، التي تصل إلى الممارسات الأخلاقية وقواعد السلوك التي يجب اتباعها.

ويرتكز الهيكل التطبيقي للمراجعة القضائية على مجموعة من المعايير والاساليب والاجراءات، والتي في ضوئها يتم صياغة الإطار المقترح للمراجعة القضائية.

الفرع الاول

معايير الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية نظراً لحدثة موضوع المراجعة القضائية، فإنه لا يوجد حتى الآن معايير متعارف عليها لهذا النوع من المراجعة، ولكن هناك بعض المحاولات التي أشارت إلى مجموعة من المعايير التي تناسبه، والتي سيظهر التطبيق العملي بعد ذلك مدى صلاحيتها وقبولها قبولاً عاماً، أو تعديلها مع الظروف المحيطة، ويمكن تقسيم المعايير المتعلقة بالمراجعة القضائية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

أولاً - المعايير الذاتية (الشخصية) للمراجع القضائي:

تتباين اوراق الاعتماد والمعايير الخاصة بتقييم معرفه المراجع القضائي خارج المحكمة، اعتماداً على الخبرة المجالية التخصصية، وعلى الرغم من ان المعايير الشخصية يمكن معايرتها بصفه عامه بين مجالات الخبرة في عيون القانون، الا انها ليست مرنة، حيث يكون لدي المراجع القضائي اوراق اعتماد متمثلة في مؤهلات علمية وعملية من شأنها التمييز عن الاشخاص العاديين وهي تتضمن ما يلي:

- الترخيص والتأهيل المهني او التسجيل عن طريق هيئه مهنيه معترف بها في مجال الخبرة المجالية ذات الصلة.
 - درجات أكاديمية قبل التخرج او للتخرج او بعد التخرج التي اما ان تكون في مجال الخبرة او تكون بمثابة خلفيه مناسبة لها.
 - تدريب متخصص او مهني مستمر بعد الدرجات الاكاديمية التي تشير الى متابعه التطورات المستمرة مع أحد التطورات الفنية مجال الموضوع ذات الصلة.
 - دراسات او نشرات تعرض اراء فنيه او ان تكون متاحه كجزء من هيكل المعرفة.
 - التدريس والمحاضرات المناسبين او الاستشارات الاخرى التي تشير الى ان الشخص يحتفظ بوجود أقصى درجه مهنيه في المجال ذاته.
 - الخبرة السابقة الملائمة المباشرة المكتسبة من خلال التخصصات الملائمة سواء اكان مستشار فنى او شاهد خبير في الموضوع ذات الصلة.
- ومن أجل مصداقية وشفافية هذه المجموعة الجديدة من ممارسي مهنة المراجعة القضائية، فمن المهم أن يحصل المراجعون القضائيون على اعتماد رسمي يجعلهم معتمدين للقيام بدورهم وذلك كما يلي:
- ١- انشاء جمعية مهنية رسمية مستقلة للمراجعين القضائيين، وتكون هذه الجمعية مسئوله عن الوفاء بكافة المتطلبات ممارسة المهنة وإصدار اللوائح والتشريعات التي تنظم العمل بها وتحديد حقوق وواجبات المراجعة القضائية، وإعطاء شهادة مهنية متخصصة في هذا المجال خاصة، وأشارت دراسة (Muehlmann, B.W., et al, 2012) الي ان هناك زيادة كبيرة في الطلب علي شهادة المراجع قضائي، خاصة في المنازعات المالية.

٢- إنشاء معهد للمراجعين القضائيين يقوم بتسجيل المراجعين القضائيين المعتمدين، ولدعم تطور المراجعة القضائية على المستوى الدولي، سيكون على معاهد المراجعين القضائيين المحلية أن تعمل سوياً على أساس دولي.

٣- ممارسة المراجعة القضائية كمهنة خارجية مستقلة، حيث تمارس كمراجعة تامة مستقلة بعيدة عن قرارات و ضغوط و مصالح الإدارة وان تتمتع هذه المهنة بكافة الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها في مواجهة الغش و الاحتيال و الفساد المالي ، ولقد دعم هذا الاتجاه الكثير من الدراسات مثل: دراسة (Garvez) ، دراسة (Hermson) ، وجميعها تري ضرورة ممارسة المراجعة القضائية كمراجعة كاملة بشكل منظم كل فترة زمنية محددة و لتكن كل ثلاث سنوات او عند وجود احداث هامه و مؤثره تتطلب وجودها مثل حالات حدوث الغش او الفساد المالي لمنظمات الاعمال.

ثانياً- المعايير المتعلقة بالعمل الميداني للمراجعة القضائية:

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أهم المعايير والإصدارات والقوانين التي تشير إلى الحاجة لخدمات المراجعة القضائية، ومن ثم يمكن تحديد مدى وجود طلب فعلى على خدمات المراجع القضائي في البيئة المصرية، وجدوى تطبيق هذه المهنة الجديدة في بيئة الممارسة المهنية في المجتمع المصري وذلك من خلال مايلي:

١- المعيار رقم (٩٩) :

قد بدأت استجابة مهنة المحاسبة الأمريكية لدور المراجع في اكتشاف الغش منذ أكثر من عشرين عاماً من خلال إصدار إيضاح معايير المراجعة رقم (٥٣) عام ١٩٨٨ ، إيضاح معايير المراجعة رقم (٨٢) عام ١٩٩٧ ، و في عام ٢٠٠٠ أصدر مجلس الإشراف العام على شركات المحاسبة تقريره و توصياته فيما يتعلق بفاعلية عملية المراجعة ، حيث تضمن هذا التقرير مقدمة عن مرحلة العمل الميداني بالصورة القضائية وقد أشار التقرير إلى ما يلي:

١- أن مرحلة العمل الميداني بالأسلوب القضائي تعتبر جزءاً مكملاً لإجراءات المراجعة التقليدية مع إعطاء اهتمام و عناية لكيف و متى يتم تنفيذها، و لا تعني مرحلة العمل الميداني بالأسلوب القضائي التحول عن معايير المراجعة المتعارف عليها عند مراجعة الغش، و لكنها تسعى إلى التحول في درجة الشك المهني للمراجع.

٢- أن المراجع يجب أن يعدل من المفهوم الحيادي للشك المهني ويفترض امكانية حدوث التضليل على كافة المستويات الإدارية سواء كان في صورة تصادم أو تجاوزات الرقابة الداخلية أو تزييف السجلات.

وقد أشار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في مذكرة ناقشتها عام ٢٠٠٤ إلى أن الإجراءات الواردة في إيضاح معايير المراجعة رقم (٩٩) غير كافية بمفردها لمنع واكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وأن وجود إجراءات للمراجعة القضائية سوف يدعمها، بالإضافة إلى حماية مصالح المستفيدين من القوائم المالية، لذلك تم التوصية بإعداد إرشاد يتناول كيفية تضمين أساليب المراجعة القضائية في سياق إيضاح معايير المراجعة رقم (٩٩).

٢- المعيار رقم (٢٤٠):

يعتبر معيار المراجعة المصري رقم 240 ترجمه شبه حرفيه للمعيار الدولي رقم ٢٤٠ بشأن مسئولية المراجع عن دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية، ويوضح هذا المعيار بعض الأمور التي يجب على المراجع أخذها بعين الاعتبار عند مراجعة القوائم المالية، لكي يستطيع اكتشاف الغش أو التلاعب فيها ، منها :

- إجراء مناقشة بين فريق المراجعة لمعرفة مدى إمكانية تعرض القوائم المالية لتحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش والتلاعب.
- وضع إجراءات لتقييم مخاطر الغش والتلاعب والقيام بالاستفسارات اللازمة لذلك.
- إلزام المراجع باكتشاف الغش والتحريفات الجوهرية المؤثرة على القوائم المالية أثناء عملية المراجعة.
- الحفاظ على أسلوب الشك المهني أثناء عملية المراجعة مع الأخذ في الاعتبار إمكانية وجود تحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش.
- إجراء المزيد من الاستفسارات للتأكد من صحة وسلامة المستندات عن طريق الاستعانة بخبير، أو التأكد من ذلك بنفسه بشكل مباشر عن طريق التواصل مع الغير (الطرف الثالث) .

ويتفق الباحث مع دراسة (غنيم، ٢٠١٥، ص : ٣٩) في تحليلها لهذا المعيار في أنه من الصعوبة بمكان أن يستطيع المراجع الخارجي في ضوء إمكانيته وتأهيله العلمي والعملية الوفاء بكل متطلبات المعيار رقم (٢٤٠) وبخاصة فيما يتعلق بإلزامه باكتشاف الغش والتحريفات في القوائم المالية والتأكد من صحة وسلامة المستندات وهو ما يتطلب منه القيام بمجموعة من الإجراءات والاستفسارات والمطابقات تخرجه عن هدفه الاصلى ، وهو إبداء رأيه الفني المحايد فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للمؤسسة، وبالتالي لامناس عن حاجة المراجع الخارجي لخدمات المراجع القضائي كخبير متخصص في اكتشاف حالات الغش والتلاعب ومدى صحة وسلامة المستندات ، وبخاصة في الحالات التي يصعب فيها على المراجع الخارجي اكتشافها بنفسه ، ولكن يختلف الباحث مع الدراسة السابقة في أنها ترى أنه بصور معيار المراجعة المصري رقم (٢٤٠) أصبح هناك طلباً صريحاً على خدمات المراجع القضائي في البيئة المصرية حيث يرى الباحث أن متطلبات المعيار رقم (٢٤٠) قد خلقت طلباً ضمناً (غير ملزم) وليس صريحاً على خدمات المراجع القضائي في البيئة المصرية.

- إرشادات المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بشأن الخطأ والغش:
أوضح الإرشاد رقم (١١) الصادر عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين أنه في حالة ظهور مؤشر احتمال وجود غش أو خطأ يجب القيام بما يلي:
(أ) دراسة الأثر المتوقع لهذا الاحتمال على المعلومات المالية مع تعديل إجراءات المراجعة بما يتلاءم مع الوضع الجديد عند ظهور احتمال وجود غش أو خطأ.
- (ب) الحصول على أدلة تؤكد أو تنفي الشك في وجود غش.
- (ج) إعادة النظر في تقييم هيكل الرقابة الداخلية.

- قانون المحاكم الاقتصادية رقم (١٢٠) لسنة ٢٠٠٨:

أوضحت المادة السادسة من هذا القانون اختصاص المحاكم الاقتصادية بنظر المنازعات التي لا تتجاوز قيمتها خمسة ملايين جنية كما تختص دوائر الاستئناف بالمحاكم الاقتصادية دون غيرها بنظر كافة المنازعات التي تتجاوز خمسة ملايين جنية أو تلك المنازعات غير محددة القيمة ، وأشارت المادة التاسعة من نفس القانون أن الدوائر الابتدائية والاستئنافية للمحاكم الاقتصادية لها أن تستعين بما تراه من الخبراء المتخصصين لإبداء رأيه الفني المتخصص في النزاع بشرط أن يكون هذا الخبير مقيداً في جداول وزارة العدل ، ويعتبر ذلك مجالاً خصباً من مجالات عمل المراجعين القضائيين كخبراء متخصصين في المراجعة والقانون ويمتلكون من المهارات الشخصية والسلوكية والتقنية ما يؤهلهم للقيام بهذا الدور بكفاءة وفاعلية ولكن لا بد أن يتم هذا في ضوء عدد من المعايير التنظيمية لهذه المهنة وهو ما تفتقد إليه البيئة المصرية إلى الآن.

- قانون تنظيم الرقابة على المؤسسات غير الهادفة للربح والأدوات المالية غير المصرفية رقم (١٠) لسنة: ٢٠٠٩.

وبموجب هذا القانون تم إنشاء " الهيئة العامة للرقابة المالية " والتي تختص بما يلي:
- الترخيص بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية والإشراف والرقابة على الجهات المرخص لها بذلك.

- حماية حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وحفظ التوازن بينها.
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من الغش والتلاعب في المؤسسات غير الهادفة للربح وغير المصرفية.

- الإشراف على تدريب العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية والعمل على رفع كفاءتهم.
- التعاون والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات التي تنظم عمل هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في العالم بما يساهم في رفع كفاءة العاملين بالهيئة والنهوض بها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

، ويتضح مما سبق أن هذا الأمر يجب أن يكون ذو خلفية مالية محاسبية ومراجعية، قوية وشاملة بالإضافة إلى خلفية قانونية كافية ومهارات شخصية وسلوكية ومهنية خاصة، وهو ما يمكن معه القول بأن هذا القانون قد اوجد طلباً ضمناً فعلياً على مهنة المراجعة القضائية في البيئة المصرية.

- قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته:
تنص المادة الثالثة من قانون مكافحة جرائم غسيل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ على إنشاء وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة جرائم غسيل الأموال تمثل فيها الجهات المعنية وتتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون ، ويلحق بها عدد كاف من الخبراء والمتخصصين في المجالات المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وتزود بما يلزم من العاملين المؤهلين والمدربين ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتشكيل هذه الوحدة وإدارتها، وهذا يعني أن هؤلاء الخبراء يجب أن يكونوا متخصصين في الأمور المحاسبية والمراجعية ، ولديهم خلفية قانونية كافية بالإضافة إلى امتلاكهم مهارات التحري والتقصي وبعض المهارات الشخصية والسلوكية غير العادية للبحث فيما وراء الأرقام للوصول للحقائق حول العمليات

المشتبه فيها وهو ما يخلق طلباً ضمناً فعلياً على خدمات مهنة المراجعة القضائية في البيئة المصرية.

- قانون المؤسسات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته:

توضح المادة رقم ١٠٦ من هذا القانون واجبات مراقب الحسابات أو المراجع الخارجي عند قيامه بمراجعة القوائم المالية للمؤسسات ، ومن ضمن هذه الواجبات أن يوضح في تقريره الفني ما إذا كانت قد وقعت أثناء السنة المالية مخالفات لأحكام نظام المؤسسة أو أحكام القانون على وجه يؤثر على نشاط المؤسسة أو في مركزها المالي، ونظراً لأن الإجراءات التي يقوم بها المراجع الخارجي قد لا تمكنه من الوفاء بهذا المطلب من كشف الغش أو المخالفات والتحري والتقصي عن مرتكبيها وتأثيرها المالي فإنه قد يحتاج إلى خدمات المراجع القضائي المتخصص في هذه الأمور وبخاصة في الحالات التي يصعب عليه فيها اكتشاف الغش أو المخالفات بنفسه ، مما يؤيد وجود طلباً ضمناً فعلياً على خدمات مهنة المراجعة القضائية في البيئة المصرية وخاصة في المؤسسات غير الهادفة للربح .

ثالثاً- المعايير المتعلقة بتقرير المراجعة القضائية:

يمكن تطويع مستويات أداء إعداد التقرير في المراجعة المالية التقليدية لخدمة أغراض مهنة المراجعة القضائية ، ولكن لا بد من مراعاة أن التقرير في حالة المراجعة القضائية يعرض على جمهور وطوائف المجتمع المختلفة (قضاء وشرطة وهيئات ومؤسسات مالية ومستفيدين) ، ولذا لا بد أن يتمتع بشئ من التفصيل والشرح والإيضاح، الأمر الذي يستوجب استحداث فقرات خاصة في هذا الشأن تضاف لتقرير المراجع القضائي بالإختلاف عن تلك التي حددها معيار المراجعة رقم (700) ، ممكن أن تتمتع هذه الإضافات المستحدثة في مجال المراجعة القضائية ، بشيء من التفصيل والشرح والإيضاح، الأمر الذي يستوجب استحداث فقرات خاصة في هذا الشأن تضاف لتقرير المراجع تتمثل هذه الفقرات في :

- أن يشتمل تقرير المراجعة القضائية على وصف كامل لجميع الأنشطة التي تمارسها المؤسسة تحت كل مجال من مجالات المسؤولية القانونية، مع الإشارة بصورة مباشرة إلى إجراء تقييم الأداء في ضوء الأساليب والمعايير المتفق عليها.

- أن يشتمل التقرير فحص وتقييم النتائج المستنتجة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها من

خلال البيان المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

الهيكل التطبيقي

الهيكل الفكري

معايير الإطار المقترح المتعلقة بالمراجعة القضائية

- ١- معيار الشخصية للاعتماد أو التصديق للمراجع
- ٢- معيار المراجعة القضائية الخاصة بالفحص المبني
- ٣- معيار تقرير الخصة بالمراجعة القضائية

معايير الإطار المقترح المتعلقة بالرقابة المالية

- ١- معيار لتكلفة
- ٢- معيار رأس المال
- ٣- معيار الإيرادات
- ٤- معيار قياس الأداء
- ٥- معيار مقارنة الأداء

أساليب الإطار المقترح المتعلقة بالمراجعة القضائية

- ١- أسلوب تقييم الامتثال لمخاطر الغش
- ٢- أسلوب تقاضي
- ٣- أسلوب التفتيش

مفاهيم الإطار المقترح المتعلقة بالمراجعة القضائية

- ١- مفهوم البحث والتقصي والقاضي للمراجعة القضائية
- ٢- مفهوم دعم وتوجيه الاستشارات القضائية للمراجعة القضائية
- ٣- مفهوم التخصص المتعلق بالمراجعة القضائية
- ٤- مفهوم الملائمة المتعلق بالمراجعة القضائية
- ٥- مفهوم الموضوعية للمراجعة القضائية

مفاهيم الإطار المقترح المتعلقة بالرقابة المالية

- ١- مفهوم الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد المتعلق بالرقابة المالية
- ٢- مفهوم الرقابة السليقة والرقابة للائحة
- ٣- مفهوم الاستقلال الرقابة المالية

فروض الإطار المقترح المتعلقة بالمراجعة القضائية

- ١- الفرض الأول فرض تواجده علاقة إيجابية بين متطلبات ممارسة المراجعة القضائية ودورها لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح
- ٢- الفرض الثاني فرض تواجده علاقة إيجابية بين متطلبات ممارسة المراجعة القضائية ودورها لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح
- ٣- الفرض الثالث فرض تواجده علاقة إيجابية بين متطلبات ممارسة المراجعة القضائية ودورها لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح

المعايير

المعايير

النتائج والتوصيات

أولاً- نتائج البحث:

١- اتفقت الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة ، فى إختلاف الخدمات التي يقدمها المراجع القضائي عن تلك الخدمات التي يقوم بها المراجع الداخلي و المراجع الخارج الحالي ، وقد قام الباحث بالتفرقة بين نوعين من الخدمات التي يقدمها المراجع القضائي ، أولهما خدمات تُؤدى خارج نطاق المحكمة مثل خدمات التفاوض والتحكيم والتسوية وتقييم الأصول وإنهاء المنازعات المالية ، وثانيهما خدمات تُؤدى داخل نطاق المحكمة وتتمثل في مجموعتين من الخدمات هي خدمات الدعم القضائي وخدمات التقصي المحاسبي والمراجعي .

٢- توصلت الدراسة الي ان ممارسة المراجعة القضائية يتطلب ممارسة أنواع أخرى من المراجعة مثل:

(أ) المراجعة التفاعلية والتي تهدف الى اجراء التحريات اللازمة عن المناطق او الأنشطة غير القانونية المشكوك فيها.

(ب) المراجعة التشريعية، وهي التي تقوم على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد.

٣- توصلت الدراسة لمفهوم المراجعة القضائية علي انها احد فروع علم المراجعة الذي يعتمد علي المعرفة المتكاملة بكل من المحاسبة و مراجعة الأمور القانونية بجانب مجموعة من المهارات الخاصة كالإبداع و الاتصال و البحث و التحقيق و التحري العميق للعمليات المحاسبية وغيرها من المهارات المتنوعة التي تساعد المراجع القضائي في الحصول علي الأدلة المناسبة.

٤- توصلت الدراسة الي ان مفهوم الفساد هو اعم من مفهومي الغش والاحتيال وانه لا يقتصر علي التلاعب و الاحتيال في اعداد القوائم و التقارير المالية، بل يمتد ليشمل انواع اخري كثيره داخل مؤسسات الاعمال مثل عدم معلومية مصادر التمويل سواء كانت داخلية او خارجية و أوجه صرفها، كما تم التوصل الي ان استخدام أسلوب التقييم الاستباقي لمخاطر الغش في المراجعة القضائية يساعد بشكل كبير في مواجهة و التغلب علي الصور المختلفة للفساد و التي تماس داخل مؤسسات الاعمال المختلفة.

٥- قدمت الدراسة اطارا مقترحا للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح لمنع او الحد من الغش والاحتيال و الفساد المالي سواء في القوائم المالية او مصادر التمويل (الداخلية والخارجية) الخاصة بتلك المؤسسات معتمدا علي اربعة محاور وهي :

المحور الأول: ضرورة توفر متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة القضائية.

وقد اعتمد هذا المحور علي الإجراءات التالية:

- (أ) الاهتمام المستمر بتقديم خدمات البحث والتقصي.
- (ب) الحرص علي توفير خدمات الدعم القانوني.
- (ج) توفير التأهيل العلمي المناسب للمراجع القضائي.
- (د) اصدار معيار مراجعة متخصصة بعنوان: المراجعة القضائية وشروط ممارستها.
- (ة) ممارسه المراجع القضائية كمهنة خارجية.
- (و) انشاء جمعيه مهنية رسميه مستقلة للمراجعين القضائيين.

(ز) نشر ثقافة الاهتمام بالمراجعة القضائية.

المحور الثاني: تحديد الصفات الواجب توافرها في المراجع القضائي.

وقد تناول الإطار المقترح العديد من الصفات التي يجب ان يتحلى بها المراجع القضائي حتى يستطيع ان يمارس مهنته بشكل فعال وإيجابي ومؤثر ويحقق الهدف منه.

المحور الثالث: تحديد أنواع الغش والاحتيال والفساد المالي التي يجب مواجهتها، وقد توصلت الدراسة الي تحديد أنواع الغش والاحتيال والفساد المالي التي تمارس داخل مؤسسات الأعمال من خلال الاعلام الحمراء، وان المراجعة القضائية تساهم في منع هذه الأنواع او الحد منها من خلال تفعيل الرقابة المالية بأدواتها واساليبها المتعددة.

المحور الرابع: تحديد انعكاسات تطوير المراجعة القضائية وتفعيل الرقابة المالية علي ملائمة المعلومات المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة الي ان تحقق المحاور السابقة يؤدي الي تطوير دور المراجعة القضائية في تفعيل الرقابة المالية ويساهم بشكل واضح في تحقيق مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة.

٦- اثبتت الدراسة التطبيقية صحة الفروض التي اعتمد عليها البحث وبالتالي صحة الإطار المقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح وبالتالي المنع او الحد من الأنواع المختلفة للغش والاحتيال والفساد المالي وغسل الأموال في هذه المؤسسات، وبالتالي إمكانية الاستفادة من هذا الإطار وتطبيقه بما يعود بالنفع علي ممارسة المراجعة القضائية من جانب، و المؤسسات العامة من جانب آخر.

ثانياً- توصيات البحث:

١- هناك حاجة واضحة لمزيد من الدراسات والبحوث في مجال المراجعة القضائية وتطبيقاتها بهدف تأصيلها نظرياً، ليكون ذلك ركيزة الممارسة العملية لمهنة المراجع القضائي في البيئة المصرية.

٢- العمل على إدراج موضوعات المراجعة القضائية ضمن المناهج الدراسية لأقسام المحاسبة والمراجعة في الجامعات المصرية كخطوة تمهيدية نحو تدريس موضوعات المراجعة القضائية في مواد منفصلة مستقلة، مع التركيز على مرحلة البكالوريوس، بهدف إعداد جيل جديد من الخريجين والكوادر البشرية المؤهلة علمياً للممارسة العملية المهنية لمجالات المراجعة القضائية، وذلك من خلال إدراك متطلبات المراجعة القضائية والقانونية والشخصية والسلوكية والتقنية.

٣- العمل على إدراج عدد من البرامج التدريبية المتخصصة في المراجعة القضائية بمراكز التدريب التابعة للجامعات المصرية، بهدف تنمية مهارات المتدربين وتوعيتهم بمتطلبات المراجعة القضائية ومجالات تطبيقها المختلفة، ويمكن الاستعانة في ذلك ببعض البرامج المتخصصة التي تقدمها العديد من الجامعات الأمريكية والكندية.

٤- العمل على وضع معايير مهنية محددة يجب توافرها في من يرغب في ممارسة مهنة المراجع القضائي في مصر ، مع اشتراط حصوله على عدد محدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال المراجعة القضائية ، واجتياز الاختبارات العلمية المحاسبية والقانونية

اللازمة ، وكذلك اجتياز عدد من اختبارات القدره على التعامل مع حزم برامج متخصصة تخدم المراجعة القضائية مثل برامج المحاسبة الإلكترونية ونظرية الأعلام الحمراء وبرامج التنقيب عن البيانات وغيرها من البرامج التقنية المتخصصة ، مع أفضلية وجود هيئة مدنية تابعة لوزارة العدل المصرية تختص بشئون المراجعين القضائيين وإصدار تراخيص مزاولة المهنة لهم.

٥- مطالبة المشرع المصري بمزيد من التحديد الدقيق لمواصفات خبير المراجعة المتخصص المطلوب الإستعانة به في العديد من القوانين مثل القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ و رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ و غيرها، وذلك على غرار القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ وقرار وزير المالية رقم ٣٨٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات المالية الذي كان أكثر صراحة وتحديداً من القوانين السابقة.

٦- الاستفادة من مكونات الإطار المقترح والمقدم من خلال هذه الدراسة في مرحلة اعداد او تأهيل المراجع ليصبح مراجع قضائي متخصص، نظرا لأهميته الشديدة في هذه الأوقات التي انتشرت فيها الصور المختلفة للفساد المالي والإداري ومنها الغش والاحتيال وغسيل الاموال.

٧- علي الجهات التشريعية المختلفة المسئولة عن اعداد معايير المراجعة العمل علي صياغة و اصدار معيار مراجعة متخصص في هذا الشأن و يقترح ان يحمل اسم المراجعة القضائية و شروط ممارستها كما أشار الي ذلك الإطار المقترح للدراسة بحيث يتضمن تحديد جميع الأساليب والإجراءات اللازمة لممارسة هذا النوع المتميز من خدمات المراجعة، خاصة وانه يلبي حاجات ملحة كثيرة لدي مؤسسات الاعمال المختلفة الهادفة وغير الهادفة للربح.

٨- الاهتمام بضرورة انشاء جمعية مهنية رسمية متخصصة تهتم بتحديد واجبات ومسئوليات المراجعين القضائيين والدفاع عنهم وحمايتهم وتوفير متطلبات وتطوير أدائهم المهني المتخصص في هذا المجال.

٩- دفع الجهات المختصة نحو الاستفادة من المراجعة القضائية في تفعيل أداء الأجهزة الرقابية المالية والهيئات القضائية في ترشيد أحكام القضاء المتعلقة بالجرائم المالية.

١٠- ضرورة تحقيق التعاون والتكامل والتنسيق بين جهود وأداء كل من المراجع المالي، والمراجع القضائي لتفعيل الرقابة المالية وتسهيل دورها في تأييد دعاوى القضائية.

قائمة مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

(١) الكتب:

- د. أمين السيد أحمد لطفي، قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية، الكتاب الثاني، الناشر - الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤ م.
- د. محمد سامي راضي "موسوعة المراجعة المتقدمة" مراجعة استقصائية قضائية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ص ٦٩-٧٨.

(٢) الدوريات:

- د. امانى قنديل، " قضية التمويل الأجنبي في مؤسسات المجتمع المدني " ، مجلة العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، العدد الثامن ، ٢٠١٤ م .
 - د. احمد محمد كامل سالم، "خدمة التقصي المالي القانوني في مصر"، الطلب علي الخدمة و التنظيم المهني لها في بيئة الممارسة المهنية، المجلة العلمية- التجارة و التمويل، كلية تجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٠، العدد الأول، صص ١-٥٧.
 - د. ايناس جمعة فهمي شكر،، "دور المراجعة الاستقصائية القضائية في تأييد الدعاوي القضائية و فض النزاعات و الخلافات الضريبية و اثره علي المستوى القومي"، مجلة البحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، مارس، ٢٠١٠ م، صص ١٠-٥٠.
 - د. علاء عاشور عبد الله زلط ، "دور نظم معلومات المحاسبة القضائية في الحد من صور الفساد المالي في البيئة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث كلية التجارة جامعة بني سويف، ابريل، ٢٠١٣ م .
 - د. عبد الستار الكبيسي، "دراسة استقصاء ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء و المحاسب القضائي في الأردن"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال ، ٢٠١٦ م المجلد ١٢ العدد ١.
 - د. محمد سعيد بسيوني، " تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق علي بعض دول الشرق الأوسط و اسيا الوسطي" ، مجلة الفكر القانوني الاقتصادي ، كلية الحقوق جامعة بنها ، السنة السادسة عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي العاشر، بعنوان : القانون ومكافحة الفساد ٢٧-٢٨ ابريل، ٢٠١٦ م، صص ٣٨-٦٠.
 - د. محمد محمود الهادي، "إستخدام نماذج التنبؤ في مراجعة المؤسسات غير الهادفة للربح"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة سوهاج، العدد الاول، ٢٠١١ م، ص : ٢٥ .
- (٣) الرسائل العلمية
- احمد مصطفى صبيح، " الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، غير منشورة، ٢٠١٤ م .

- تامر إبراهيم السواح، "إطار مقترح للدور التوكيدي لمراقبي الحسابات في مجال اختيار مدى التزام الإدارة بمتطلبات الحد من الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال"، مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦ م ص.٤٦.
 - اسماء احمد الصيرفي، "اثر مدى وفاء المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيها المالية اخلاقيا على جودة تقاريرها المالية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٦ م، صص ٦٥-٨٣.
 - سهى السيد حسن فرج، مدخل مقترح لتطوير المراجعة لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، ٢٠٠٩ م .
 - عبد العليم على "تطوير دور وإجراءات مراقب الحسابات تجاه الممارسات المحاسبية الخاطئة والغش- بالتطبيق على البيئة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ٢٠٠٨ م.
 - مقداد احمد الجليلي، "المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٢ م .
 - نعمة حرب مشابط، إطار مقترح لدور المراجعة الاستقصائية القضائية في تفعيل حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مع دراسة تطبيقية في بيئة الممارسة المهنية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة - جامعة دمنهور، ٢٠١١ م.
 - صلاح هادى محمد توفيق، اطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، رسالة دكتوراه، قسم المحاسبة، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ٢٠١٢ م.
 - دعاء حافظ امام، اثر استخدام المراجع الخارجى لأساليب التنقيب في البيانات على فاعلية واكتشاف والتقرير عن الغش في القوائم المالية مع التطبيق على قطاع الاعمال في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٥ م، ص١٦.
- (٤) أخرى :
- د. محمود جاب الله أبو المجد، " معالجات معايير المحاسبة المصرية بين الجريمة والعقاب"، المؤتمر الضريبي السابع عشر، المجلد الثاني، القاهرة، ٢٠١٢ م، صص ١-٣٩.
 - د. توفيق عبد المحسن شلبي، "دور الحوكمة والمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والادارى" المؤتمر العلمى السابع - كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٤، صص ١٨٣-١٩٨.

- د. محمد سعيد بسيوني، "تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للحكومة بالتطبيق علي بعض دول الشرق الأوسط و اسيا الوسطي"، ، كلية الحقوق جامعة بنها ، عد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي العاشر، بعنوان : القانون ومكافحة الفساد ٢٧-٢٨ ابريل، ٢٠١٦م، ص ص ٣٨-٦٠.
- علاء عاشور عبد الله زلط ، "دور نظم معلومات المحاسبة القضائية في الحد من صور الفساد المالي في البيئة المصرية"، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة و المراجعة، بعنوان تفعيل آليات المحاسبة و المراجعة لمكافحة الفساد المالي و الإداري، كلية التجارة جامعة بني سويف، ٧-٨ ابريل، ٢٠١٣ م .
- - ايناس جمعة فهمي شكر، "دور المراجعة الاستقصائية القضائية في تاييد الدعاوي القضائية و فض النزاعات و الخلافات الضريبية و اثره علي المستوى القومي"، المؤتمر الثامن عشر بعنوان: نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، الجمعية المصرية للمالية العامة و الضرائب ، القاهرة، ٢٦-٢٨ يونيو، ٢٠١٢، ص ص ، ١-٥٠.
- - د. محمد عبد الحليم عمر، " دور المراجعة فى مكافحة غسيل الأموال ، بحث مقدم إلى، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية ، بعنوان تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإدارى ، ٧-٨ ابريل ٢٠١٣ .

A- Books:

- Adeniyi A.Alao ,Forensic Auditing And Financial Fraud In Nigerian Deposit Money Banks (DMBS) , august 2016 , p15.
- Adesesan B. Adeyamo , November, Oluwafemi Oriola , Personnel Audit Using a Forensic Mining Technique , 2014 ,P222.
- Adrian, C., and John, V., Legal Challenges Facing Forensic1 Auditing, Department of Business IT, university of Johannesburg, South Africa, 2010, pp.31 .
- Akenbor,C. and Tennson,o .,Forensic Auditing and Financial Crime in Nigrien Banks A proactive Approach, The Business and Management Review, Vol. 4,no.2,2013 , PP.48-62 .
- Alan G., "Key Issues in Establishing a Forensic Audit capacity" FMIIGF Journal, Vol.20, No. 1 Autumn,2013, pp.28- 30.
- Anichebe , Alphonsus Sunday , Relevance of Forensic Auditing as an Investigative Tool in curbing, Financial Crimes in public Sectors Organization ,2no.3 2016 , tesalfo@yahoo.com ,P40.
- Ave,W.P., Forensic and Investigative Accounting CCH in Corporate,A Wolters Kluwer Company,Chicago,Available .2013.
- Carpenter,D.,et al, The Incremental Benefits of A Fronsic Accounting Course on Skepticism and frauf-related judgment,Issues in Accounting Eduction,Vol.26,no.1,2011,PP. 22.
- Dahli Gray, Loyola College, USA.2-Forensic Accounting And Auditing; Compared And Contrasted To Traditional Accounting And Auditing , Fourth Quarter 2013 , Number2 , 115 .
- Inkester, Norman, "Forensic Accounting", CMA Magazine, Vol. 40, 2012,P.p:11-13.
- Jan Lammers, " Forensic Bulletin " , www. Kpmg.be/dbfetch, pdf, 2012 P.3.
- Maarten Van Horenbeeck, "Forensic Investigation And Its Relationship With Information Assurance And Corporate Governance" , Katholieke Universities Leuven , 2010, P.12.

- Pushkin, A. B., et al., Graduate Certificate in Forensic Accounting and Fraud Investigation , Vest Virginia University, 2013.
- Robert W.Ford , "The International Consortium On Government Financial Management " , Chapter Forensic Auditing , Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, New jersey , 2011, P.75 .
- Thornhill, William T., "Forensic Accounting: How to Investigate Financial Fraud",Richaed, D.Irwin, Inc., 2009, P.23.
- Zachariah Peter,Masoyi,AliyuDadi, Ernest, EbongInyag&Gabriel, Abba Ogere. Application of Forensic Auditing in Reduding Fraud Cases in England Money Deposit Banks, Year 2014, Online ISSN ;2249-4588 & Print ISSN;0975-5853.

B- Periodicals:

- Adams, C & Hill, W, & Roberts, C., "Corporate Social Reporting Practice in Western Europe: Legitimizing Corporate Behavior", British Accounting Review, March 1998, P. 12.
- Adrian N., Lawrence A. and Crystal L., Forensic Accounting Public Acceptance towards Occurrence of Fraud Detection, International Journal of Business and Management, Vol.4. November, 2009,p. 146.
- Adrian N., Lawrence A. and Crystal L., Forensic Accounting Public Acceptance towards Occurrence of Fraud Detection, International Journal of Business and Management, Vol.4. November,2009, p. 166.
- Adrian N., Lawrence A. and Crystal L, Forensic Accounting Public Acceptance towards Occurrence of Fraud Detection, International Journal of Business and Management, Vol.4. November, 2013,p. 146.
- Akenbor,C. and Tennson,o., forensic Auditing and Financial Crime in Endia Banks A proactive Approach, The Business and Management Review, Vol. 4,no.2, 2013,PP.48-62

- Alan G., "Key Issues in Establishing a Forensic Audit capacity" FMIIGF Journal, Vol.20, No. 1 Autumn,2009, pp.28-30.
- Albrecht W. and Albrecht C., Fraud Examination and Prevention, Moson.oH: Thomson Southwestern, 2009,pp.158-162.
- Anonymous, " Now Board of Environment Auditor Cer4tifications (BEAC) to Provide BEAC 1700 Plus Certification", The CPA Journal, October 2012, P.9
- Association of Certified Fraud Examiners, Report to the Nation on occupational Fraud and Abuse, 2011,p.4.Available at:<http://www.acfe.com> ,Document'.
- Charles, P., "Auditor Reputation and Model of Governance: A Comparison of France", Germany, and Canada, International journal of Auditing, 2009, P.21.
- Chatterj., A., "Forensic Auditing" a Paper Presented at a Conference of Common wealth Auditors General on the United Kingdom.2011, P-2-10.
- Cletus O. Akenbor , Forensic auditing and financial crime England banks A proactive approach , November 2013 , p48 .
- Crumbley, D.L., " The Evidentiary Basis of Forensic Accounting " , Journal of Forensic Accounting, R.T. Edwards, INC, An International Scholarly Publisher, 2010, P.154.
- Crumbley, D.L., " The Evidentiary Basis of: Forensic Auditing " , Journal of Forensic Auditing, R.T. Edwards, INC, An International Scholarly Publisher, 2011, P.154.
- Dahli, G., " Forensic Accounting and Auditing: Compared and Contrasted to Traditional Accounting and Auditing", Americar. Journal of Business Education, Vol.I, No. 2,2012, p. 121.
- Dan TORpey . and Mike Sherrod,. Who Owns Fraud? Uniting Everyone to Effectively Manage the Anti-Fraud Program, Fraud Magazine,ACFE, Vol.26 ,No1,February .2011.
- Derk,R.and Joseph,L.L,expert Witness Qualifications and selection ,Journal of Financial crime,Dec., 2010, PP.166-172.
- Digabriele,J.A. and Ojo, M,Objectivity and Indpenedence:the dual roles of Extrenal audit and Forensic Accountants,_Journal of Forensic and Investigative Accounting,_Vol. 6, Issues.2013.

- Efiog, J., Forensic Accounting education: An Exploration of level of Awareness in Developing Economic, England as a case study, _____ International Journal of Business and Management, Vol.7, No.4, 2012, PP.27-34.
- Enofe, A. O., Omaghon, P. and Ehigiati, F. I., Forensic Auditing and Corporate Fraud, IARD International Journal of economics and business Management, Vol.1, NO.7, 2015, PP.1-10.
- Governance, Eyisi, A.S. and Ezuwore, C.N., The impact of forensic Audits in Cooperate Research Journal of Finance and Accounting Vol.5, NO.8, 2014.
- Hassan & Morteza, V S, "Forensic Auditing", The Chartered Accountant, September, 2013, pp.359- 364.
- Ironkwe, U, Forensic Auditing Techniques and Fraudulent Practices of Public Institutions in Endian, Journal of Modern Accounting and auditing, Vol.10, No.4, 2014, PP.451-459.
- Jackling, B., et Al, Professional Accounting Bodies, Perceptions of Ethical Issues, Cause of Ethical Failure Ethics Education, Managerial Auditing Journal, VOL.22. Issue9, 2014, PP.928-944.
- James, A., "Implications of Regulatory prescription and Audit standards on the Evolution Forensic Accounting in the Audit Process", Journal of Applied Accounting Research, Voi.10 No. 2, 2010, pp .109- 120.
- Janet, L., et al., Forensic Accounting, Sarbanes-Oxley and Audit standard, Journal of banking & Finance, Vol.31, No.2. 2012.
- John w. and James G, Data Mining Techniques for Auditing Attest function and Fraud, Detection, Journal of Forensic and Investigating Accounting, vol.1 Issue 1, 2009, pp.3-4 .
- Julia L. Higgs & Terrance R. Shantz, "Audit and Non-Audit Fees and The Market's Reaction to Earnings Announcements", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.25, No.1, May, 2009, P.3.
- Karla, M. J., et al., "Aggressive Client Reporting : Factors Affecting Auditors' Generation of Financial Reporting

Alternatives", Auditing: A journal of Practice & Theory , Vol. 21, No. 1 , March 2012, P.47.

- Matarneh,A,J et al., the Intellectual Convergence Between the Forensic Audits and the external auditor toward the professionalism in Jordan, International Journal of Business and Management vol.10,No.1,2015.
- Michaelson, William,M, "Divorce: A Game of Hide and Seek?", Journal of Accountancy, Vol. 181, 2010, P.p: 67 -69.
- Muehlmann,B.W.,et althe use ,of forensic acconunting expert in tax cases as Identified in court opinions , journal of forensic and interesting Accounting, Vol.4.No 2, 2012, PP.1-33.
- Ogotu,G.O.,&Ngahu,S,Application of forensic Auditing Shills, in fraud Mitigation A survey of Accounting Firms in the Country Government of Nakuru,Kenya ,IOSR Journal of business and management ,Vol.18,Issue 4., Apr., 2016, PP.73-79.
- Omaghon, P.and Ehigiatiion, F. I, Forensic Auditing and Corporate Fraud ,IARD International Journal of economics and business Management, Vol.1,NO.7, 2015, PP.1-10.
- Poinier, J, "Fraud Finders", Future Magazine, 2012 , P.5.
- Rick Telberg , "A joint Effort to Fight Corporate Fraud ", Journal of Accountancy , April, Online, Issue,s, 2011, P:367.
- Ronald, J., " The Forensic Audit: An Example from the Public Sector, " Journal of Forensic and Investigative Accounting, Vol. 2, Issue 1, 2010 , p. I.
- Siriwardance,H.P.,HUB. K.H. GSkills knowlodge and attitudes,Important forPresent -day Auditors,international Journal of Auditing, Vol.18.2014, PP.193-205.

C- Others:

- Adeniyi A.Alao ,Forensic Auditing And Financial Fraud In India Deposit Money Banks (DMBS) , august 2016 , p1.
- Alamagir, M., Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Cooperate Governance and Reform: Paving the

Way to Financial Stability and Development, A Conference Organized by the Egyptian Banking Institute ‘2007.

- **AlanZysman,<http://www.forensicaccounting.com/three.htm#start>**
- **American Institute of Certified Puplic Accounts,(AICPA),(2009) Forensic Services,Audits and Corprate Governance :Bridging The Gap, Exposure Draft, available at:<http://www.aicpa.org>.**